# AL-AFKAR: Journal for Islamic Studies

Journal website: https://al-afkar.com

P-ISSN : 2614-4883; E-ISSN : 2614-4905
https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v8i3.1589

Vol. 8 No. 3 (2025)
pp. 869-876


Research Article

# تأثير أدلة الاعتراف في نظام العدالة


**Fazlur Rahman Rosyadi[1], Isman[2]**

1. Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
   E-mail: 0200230021@student.ums.ac.id
2. Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
   E-mail: ism190@ums.ac.id



Copyright © 2025 by Authors, Published by AL-AFKAR: Journal For Islamic Studies. This is an open access article under the CC BY License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0).



| | | | |
|---|---|---|---|
| Received | : August 04, 2024 | Revised | : October 16, 2024 |
| Accepted | : March 12, 2025 | Avalable online | : July 30, 2025 |

**How to Cite:** Fazlur Rahman Rosyadi and Isman (2025) "تأثير أدلة الاعتراف في نظام العدالة", *al-Afkar, Journal For Islamic Studies*, 8(3), pp. 869–876. doi: 10.31943/afkarjournal.v8i3.1589.


**The Impact of Confession Evidence in the Justice System**


**Abstract**. : Confession evidence is a legitimate form of evidence in both Indonesian civil law and Islamic law; however, its status differs between these two legal systems. In Islamic law, confession evidence holds the highest rank because it is considered the most effective and fair form of evidence. Therefore, the issue arises as to how and what impact would occur if the concept of confession evidence in Islam could be applied within the framework of Indonesian civil law, making Indonesian civil law more efficient, just, and balanced.



**Keyword:** Impact, Confession Evidence, Justice System

**الخلاصة:** دليل الاعتراف هي إحدى الأدلة الشرعية سواء في القانون المدني الإندونيسي أو في القانون الإسلامي، إلا أن مكانتها تختلف بين هذين القانونين. ففي القانون الإسلامي، تُعتبر دليل الاعتراف في المرتبة الأولى لأنها تُعتبر أكثر أدلة ذات فعالية وعدالة. لذلك، يبرز السؤال حول الكيفية والتأثير الذي سينجم إذا أمكن تطبيق مفهوم دليل الاعتراف في الإسلام ضمن مفهوم القانون المدني في إندونيسيا، مما يجعل القانون المدني في إندونيسيا أكثر كفاءة وعدالة وتوازنًا.

**الكلمات المفتاحية:** تأثير، أدلة الاعتراف، نظام العدالة

**مقدمة**

في مفهوم القانون والسياسات، هناك قيم يجب تحقيقها لضمان أن الأدلة المستخدمة قوية وقابلة للتطبيق. القيمة الأولى هي العدالة، والتي تعني أن الأدلة التي يتم جمعها وتقديمها وتقييمها يجب أن تكون موضوعية وخالية من التحيز. أما القيمة الثانية فهي التوازن، والتي تشمل مختلف المنظورات ومصادر المعلومات لضمان النظر في جميع وجهات النظر ذات الصلة. وفقًا للمادة 164 من HIR/المادة 284 من RBG، هناك وسائل الإثبات في القضايا المدنية، وهي: الوثائق، الشهود، الظن، الاعتراف، القسم [1].

في استخدام دليل الاعتراف، يدعم القانون الإسلامي بشدة تسوية النزاعات في إندونيسيا من خلال هذه الطريقة، لأنها يمكن أن تسرع من عملية تسوية النزاع من خلال تقليل الحاجة للتحقيقات الإضافية أو تقديم أدلة إضافية، شريطة أن تكون مرفقة بالشروط المحددة. ومع ذلك، إذا لم تتحقق أركان وشروط دليل الاعتراف، فقد يجعل ذلك من الأدلة غير صالحة. على سبيل المثال، عندما يتم الاعتراف تحت الضغط من شخص آخر وليس بإرادة المتهم نفسه. في النظام القضائي في إندونيسيا، يوجد ضعف في الاعتراف، حيث إذا قدم أحد الأطراف اعترافه في قضية مدنية، فإن الأمور التي تم الاعتراف بها تصبح خارج نطاق اختصاص القاضي في فحص القضية. وهذا نتيجة لرأي مفاده أن القاضي لن يبحث في صحة الاعتراف المقدم من أحد الأطراف. ومع ذلك، لا يكون الاعتراف المقدم من أحد الأطراف يحتوي على الحقيقة دائما [2].

في منظور القانون الإسلامي، يُعتبر الاعتراف أقوى وسائل الإثبات، لأن القضاء يعتمد على الشك في الإثبات، وإذا كان القضاء يعتمد على الشك، فإن الاعتماد على المعرفة يكون أكثر دقة. حيث أن الأحكام المبنية على الاعتراف تعتبر حاسمة، بينما الأحكام المبنية على الأدلة تكون مبنية على الظن [3]. لذا، ينبغي أن يتم تطبيق ذلك في القانون الإندونيسي، مع مراعاة تحقيق الأركان والشروط اللازمة لضمان أن الاعتراف المقدم من المتهم يكون صالحًا، لأن الأركان والشروط موجودة للحفاظ على قوة الاعتراف.

ومع ذلك، فإن إمكانية دمج ذلك في نظام الإثبات في المحاكم التجارية في إندونيسيا يبدو أنه سيكون له موانع. ويرجع ذلك إلى أن القوانين القضائية في إندونيسيا ما زالت تعتمد على القوانين المستمدة من القوانين الهولندية، وبالتالي لم يتم إدخال القيم والمفاهيم الإسلامية بشكل رسمي في قوانين القضاء في إندونيسيا. لذا، سنتناقش في هذا البحث عن تحليل تأثير دليل الاعتراف على نظام القضاء في إندونيسيا من خلال النظر في نظام الإثبات في القانون الإسلامي. بهدف تطبيق القيم والمفاهيم الإسلامية وتحسين نظام القضاء في إندونيسيا ليصبح أكثر عدلاً وتوازناً.

## مراجعة الأدبيات

### تعريف الاعتراف في الإسلام

كان الاعتراف مشهور في لغة العرب بمسمى الإقرار. الإقرار في الأصل مصدر للفعل "أقر"، ومعناه في اللغة: الإثبات، وأما معناه في الشرع فهو: "إخبار الشخص يحق عليه" [4]. فالإقرار له ثلاثة معان، ويسمى اعترافا أيضًا في اللغة، والشرع، وعلى هذا فيمكن أن يقال إن الإقرار له ثلاثة معان وهي لغوي فقط وهو الإثبات، ثانيا شرعي فقط وهو إخبار الشخص بحق عليه، ثالثا شرعي ولغوي وهو الاعتراف.

وقد أشار القرءان إلى مشروعية الإقرار، قوله تبارك وتعالى: {كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ}[النساء (٤): ١٣٥] فمعنى {قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ} مواظبين على العدل مجدين في إقامته، ومعنى {شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ} ، أي: تقيمون شهادتكم لوجه الله تبارك وتعالى ولو على أنفسكم، بأن تقروا عليها. ثم كان الإقرار في الإسلام له أربعة أركان، ولكل ركن له شروط، وهي [5]: الركن الأول المقر، وهو من يصدر منه الإقرار بكلمات معينة تعبر على إظهار الحق المتنازع على النفس وتصديقه بموجب شرعي لا يقبل الشك. وشرطه الأول هو البلوغ، فلا يصح إقرار الصبي ولو كان مراهقا، لأن أقوال الصبي وأفعاله لاغية إلا في العبادة من الصبي المميز. ويرى فقهاء الحنفية أن الصبي إذا أذن له وليه في التجارة صح إقراره بالمال، وعللوا هذا بأنه من ضرورات التجارة. ثانيا أن يكون عاقلا، فلا يصح الإقرار من المجنون والمغمى عليه والذي زال عقله بعذر كشرب دواء لم يكن يعلم أنه مسكر أو أكره على شرب الخمر. ثالثا هو الاختيار، فلا يصح إقرار المكره بما أكره عليه. فلو كان بعد الإقرار ادعى على أنه مكرها إذا كان يوجد قرينة تدل على صدقه فإنه يصدق بيمينه، وإذا لم تكن هناك قرينة تدل على صدقه فلا اعتبار بادعائه. والرابع هو الرشد إن كان الإقرار بحق لآدمي كالإقرار بالمال، بأن يكون الشخص مطلق التصرف، فلا يصح إقرار السفيه بدين أو إتلاف المال.

الركن الثاني المقر له، وهو من ترتب له، واعترف له بالحق الخالص من الذمة المالية أو الشخصية. وشرطه الأول أن يكون أهلا لاستحقاق المقر به. ثانيا عدم تكذيبه للمقر. ثالثا أن يكون

المقر له معينا تعيينا يتوقع معه الطلب. رابعا لا يكذب به الشرع في إقراره. الركن الثالث المقر به، وهو محل الحق مثل حق مالي كالعقار. وشرطه الأول انتفاء ملكه في حال الإقرار. ثانيا أن يكون المقر به بيد المقر ولو كان في المآل. ثالثا أن يكون المقر به مما يجب تسليمه إلى المقر له. الركن الرابع الصيغة وهي لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على توجه الحق قبل المقر ولا خفاء بصرائح ألفاظه [6]. ويشترط في الصيغة أن تكون لفظا يشعر بالتزام بحق سواء أكان اللفظ صريحا أم كتابة.

**تعريف الاعتراف في القانون الإندونيسي**

دليل الاعتراف في القانون المدني تُعرّف على أنها شهادة أحادية من أحد الأطراف في قضية ما، حيث يعترف بما قدمه الطرف الآخر أو جزءاً من ما قدمه الطرف الآخر [7]. وفقاً لمقتضيات المادة 174 من HIR أو المادة 311 من RBG، تُعتبر شهادة الاعتراف في الإجراءات المدنية دليلاً كاملاً وملزماً للطرف الذي قدمه، وتكون أيضاً دليلاً قسرياً بحيث لا يمكن للطرف الآخر تقديم إثباتات مضادة [8]. في علم العلوم، يتم تصنيف الاعتراف إلى ثلاث أنواع [9]، وهي:

1. الاعتراف الخالص: وهو الاعتراف الذي يكون بسيطاً ويتطابق تماماً مع مطالب الطرف الآخر.
2. الاعتراف المشروط: وهو الاعتراف المصحوب برفض جزء من المطالب.
3. الاعتراف مع الشرط: وهو الاعتراف المصحوب بتوضيحات إضافية تنطوي على استثناءات. هذه التوضيحات أو الشروط تكون عادةً مثل دفع تعويضات. لذا، فإن الاعتراف مع الشرط هو اعتراف حول الأساسيات التي قدمها المدعي، ولكنه مصحوب بشرح إضافي يكون أساساً لرفض الدعوى.

**منهجية البحثية**

تستخدم هذه الدراسة المنهج النوعي، والذي يهدف إلى شرح تأثير أداة إثبات الاعتراف على نظام القضاء في إندونيسيا من خلال النظر في نظام الإثبات في القانون الإسلامي. تعتبر الدراسة بحثًا يعتمد على البحث الأدبي الذي يستند إلى كتب العلماء السابقين والمعاصرين، والمجلات العلمية ذات السمعة الجيدة، والأطروحات والدراسات العليا، وبعض المصادر المكتبية الأخرى التي يمكن أن تساعد في إتمام هذه الدراسة.

**النتائج والتحليل**

دليل الاعتراف في نظام القضاء الإسلامي تُعتبر أقوى الأدلة، ولها أركان وشروط صارمة في تطبيقها، مما يساعد على تقليل الظلم وعدم التوازن في إثبات القضايا. ولأن الخبر كان مترددا بين

الصدق والكذب في الاصل، لكن ظهر رجحان الصدق على الكذب لوجود الداعي الى الصدق والصارف عن الكذب، لأن عقله ودينه يحملانه على الصدق ويزجرانه عن الكذب، ونفسه الامارة بالسوء ربما تحمله على الكذب في حق الغير، اما في حق نفسه فلا فصار عقله ودينه وطبعه دواعي الى الصدق زواجر عن الكذب، فكان الصدق ظاهرا فيما اقر به على نفسه فوجب قبوله والعمل به [10]

صدر من وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية في اللوائح عن الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات في المادة الثامنة والعشرون بأن المحكمة لابد أن يتحقق من صفة المقر وأهليته. فهذا للحفظ عن صدق الإقرار، لما كان الإقرار إخبارا يحتمل الصدق والكذب جاز تخلف مدلوله الوضعي، بمعنى أنه قد يكون في الحقيقة كاذبا يترتب عليه أثره لزوما. فإذا ادعى أن مورثه أقر تلجئة، قال بعضهم: له تحليف المقر له، ولو ادعى أنه أقر كاذبا لا يقبل. ووجه الفرق: أن في التلجئة يدعي الوارث على المقر له فعلا له، وهو تواطؤه مع المقر في السر، فلذا يحلف بخلاف دعوى الإقرار كاذبا كما لا يخفى [11].

فيجب على القاضي الذي يفصل في القضية أن يكون شخصًا يستوفي الشروط، وليس فقط الشروط الإدارية، بل الشروط في القانون الإسلامي، يتم تنظيم القاضي بطريقة محددة بشروط متنوعة، حتى يتمكن القاضي من أن يكون فاصلًا عادلاً وحكيمًا في قضية النزاع. وهذه الشروط هي أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، حرية، ذكرا لا أنثى، عادلا، سليم الحواس، كافيا في إقامة أمر القضاء، ومجتهدا يفهم كيفية الاجتهاد [12].

في الإسلام، يتمتع القاضي بمقام عالٍ، ويُطلب منه أن يكون عادلاً قدر الإمكان، مع وجود تهديدات وأخبار سارة ذكرت في حديث يقول عليه الصلاة والسلام : (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) وورد أيضًا في حديث ينقسم القضاة إلى ثلاثة أنواع، حيث يدخل اثنان منهم النار ويدخل واحد منهم الجنة، يقول عليه الصلاة والسلام : (القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: قَاضِيَانِ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ فِي الجَنَّةِ، رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الحَقِّ فَعَلِمَ ذَاكَ فَذَاكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى بِالحَقِّ فَذَلِكَ فِي الجَنَّةِ) من هذا الحديث، يمكن استنتاج مدى صرامة المؤهلات اللازمة ليصبح الشخص قاضيًا، وأن القضاء ليس وظيفة يمكن القيام بها بشكل غير جاد أو استخفاف. يجب أن يتم ذلك بجدية وصدق وعدل، لأن التهديد ليس في الدنيا فحسب، بل في الآخرة، وهو دخول القاضي إلى النار.

مع صرامة الشروط التي تُطبق في القانون الإسلامي على أداة إثبات الاعتراف، مثل ضرورة تقديمها بحرية دون أي إكراه من الأطراف الخارجية، فإن هذه الأداة تمتاز بالنزاهة في تحقيق العدالة القانونية. وعندما يكون هناك مؤشرات على وجود إكراه في الاعتراف، يُسمح للمتهم بطلب أداء اليمين لتأكيد اعترافه. وهذا يُظهر مرونة القانون الإسلامي في التعامل مع الحالات المختلفة.

لتطبيق مبادئ العدالة والتوازن، تحتاج إلى التحقق والتأكيد من صحة الاعتراف الصادر عن المتهم، ويكون ذلك من مهام المحكمة في التحقق من توافر الشروط المطلوبة. ثانيًا، يجب أن يتم تقديم الاعتراف طواعية ودون أي إكراه، لأن الاعتراف الناتج عن الإكراه يُعتبر غير صالح. وهذا يجعل من اعترافات كدليل يعكس الحقيقة. ثالثًا، هناك التحقق الإضافي، على سبيل المثال، إذا كان هناك إشارة على وجود إكراه في الاعتراف، يمكن للطرف الذي يستلم الاعتراف أن يطلب أداء اليمين لدعم الاعتراف، لتوفير حماية إضافية لضمان صحة الاعتراف. وهذا يعد أحد العوامل التي تعزز مبدأ التوازن في الاعتراف.

مقارنةً بنظام الإثبات الإسلامي، يبدو أن استخدام دليل الاعتراف في إندونيسيا محدود وصغير النطاق. على الرغم من وجود أوجه تشابه، فإن الاعتراف في القضاء الإندونيسي لا يزال يحتوي على العديد من الثغرات التي تحتاج إلى تحسين. على سبيل المثال، قدم مؤلف كتاب "المغني" إرشادات تنص على أن العلماء متفقون على أن الاعتراف الذي يُعتَبر حجة هو الاعتراف الذي يُقدَّم أمام القاضي ويُشَهد عليه من قبل شاهدين اثنين. بعبارة أخرى، الاعتراف وحده لا يكفي لإصدار حكم. خاصة في الوقت الحاضر، حيث أن الناس لم يعودوا يهتمون بالحلال والحرام. لذلك، من الأفضل تحسين قبول الاعترافات للحصول على أحكام قانونية أكثر دقة، وذلك بحضور شاهدين اثنين، كما ذكر ابن قدامة في كتابه "المغني" [13]. كما أن شروط قبول أداة إثبات الاعتراف في إندونيسيا لم تُوضَح بشكل واسع، بخلاف القانون الإسلامي الذي يولي اهتمامًا كبيرًا لشروط وأركان أداة إثبات الاعتراف. مما يعني أنه يجب وضع قواعد تحدد التصنيف أو الشروط بالتفصيل لضمان قبول الاعترافات في إندونيسيا.

الأركان والشروط الموجودة في دليل الاعتراف من منظور الإسلام هي ما تجعلها الوسائل الأقوى في الإثبات، لأن المبدأ الأساسي في الاعتراف هو الصدق، على عكس قانون الإجراءات المدنية حيث يُبحث عن الحقيقة بشأن الأمر المطلوب من قبل الأطراف المتنازعة. يجب إثبات الاعتراف للتأكد مما إذا كان الشخص الذي قدم الاعتراف يفهم أنه من خلال اعترافه قد أصبح مدعى عليه، وأنه يمكن أن يُعاقب إذا كان اعترافه خاطئًا أو كاذبًا [14].

لذلك، من المهم أن يأخذ القاضي دورًا في اتخاذ القرارات في قضايا النزاع الاقتصادي الشرعي لملء الفراغات القانونية. يمكن للقاضي أن يلعب هذا الدور من خلال القيام بإنشاء ابتكارات قانونية مسموح بها بموجب القانون، مثل إجراء الاجتهاد [15]. وبالتالي، فإن التأثير الناتج عن وضع تصنيفات وشروط صارمة في تصديق أداة إثبات الاعتراف، بالإضافة إلى دور القاضي بشكل عادل وحكيم، يمكن أن يسهم في تسريع وتسهيل تسوية النزاعات بشكل أكثر فعالية وعدلاً وتوازناً.

## الخاتمة والتوصيات

دليل الاعتراف في القانون الإسلامي تُعتبر أقوى الأدلة، بخلاف النظر في القانون المدني الإندونيسي حيث تُصنف دليل الاعتراف في المرتبة الرابعة. بل إن بعض علماء القانون يرون أن دليل الاعتراف ليست جزءًا من الأدلة الصحيحة. وعلاوة على ذلك، لا يمتلك دليل الاعتراف في القانون المدني الإندونيسي مؤشرات تفصيلية لقبولها. لذلك، إذا أمكن وضع وتحديد الشروط والمؤهلات المناسبة كما هو الحال في القانون الإسلامي، وبمرافقة دور القاضي العادل والحكيم، فإن النظام القانوني في إندونيسيا سيصبح أكثر كفاءة وعدالة. مما يُسهّل على الأطراف المتنازعة والقاضي تسوية النزاعات. ويمكن أن يقلل ذلك من الوقت والتكاليف المطلوبة.

## المراجع

علاء الدين الطرابلسي.: معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام. دار الفكر، بيروت

محمد رأفت عثمان.: النظام القضائي في الفقه الإسلامي. الطبعة الثانية. دار البيان (١٩٩٤)

محمد رأفت عثمان.: النظام القضائي في الفقه الإسلامي. الطبعة الثانية. دار البيان (١٩٩٤)

ابن فرحون.: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. الطبعة الأولى. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (١٩٨٦)

زاده أفندي.: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار. الطبعة الأولى. شركة مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٩٧٠)

ابن عابدين.: قرة عيون الأخيار المعروف بحاشية ابن عابدين. دار الفكر، بيروت (١٩٩٥)

محمد رأفت عثمان.: النظام القضائي في الفقه الإسلامي. الطبعة الثانية. دار البيان (١٩٩٤)

Sinta, N.H.: Problematika Hukum Formil Penyelesaian Sengketa Ekonomi Syariah di Pengadilan Agama. JPHK: Jurnal Penegakan Hukum dan Keadilan 1(1), 17-40, 2000

Gleand, M.W.: Studi Terhadap Kedudukan Bukti Pengakuan dan Sumpah dalam Acara Perdata. Lex Privatum 4(4) 25-32) 2021.(

Gleand, M.W.: Studi Terhadap Kedudukan Bukti Pengakuan dan Sumpah dalam Acara Perdata. Lex Privatum 4(4) 25-32) 2021.(

Muhammad, A.B.: Meninjau Kekuatan Pembuktian Pengakuan Pihak Dalam Sistem Pembuktian Pada Peradilan Tata Usaha Negara. Jurnal Hukum Peratun 2(1), 98-118) 2019.(

Enju, J.: Kekuatan Alat Bukti dalam Perkara Perdata Menurut Hukum Positif Indonesia. Galuh Justisi 4(1), 27-46) 2006

Ruzman, M.N. Hidayat, M.: Alat Bukti Hukum Acara Perdata Indonesia Dilihat Dari Kaca Mata Islam. Al-Risalah 15(2), 175-197 , 2025

Siti, S.: Jenis-Jenis Alat Bukti: Studi Perbandingan Antara Hukum Islam dan Hukum Acara Perdata. Jurista 6(1), 68-83) 2017

Sinta, N.H.: Problematika Hukum Formil Penyelesaian Sengketa Ekonomi Syariah di Pengadilan Agama. JPHK: Jurnal Penegakan Hukum dan Keadilan 1(1), 17-40